

Distr.: General
29 September 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون
البند ٦٩ من جدول الأعمال
تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية
التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث،
بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية
موظفي الأمم المتحدة
تقرير الأمين العام

موجز

طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ١٠١/٦٨ أن يقدم إليها في دورتها التاسعة والستين تقريراً شاملاً ومستكملاً عن سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة، وعن تنفيذ ذلك القرار. ويقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة خلال العام الماضي، وعن الجهود التي تبذلها إدارة شؤون السلامة والأمن لتنفيذ توصيات الجمعية العامة الواردة في القرار ١٠١/٦٨ التي تقع ضمن نطاق مسؤولية الإدارة.

ويصف هذا التقرير التدابير التي اتخذتها إدارة شؤون السلامة والأمن ونظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن لتحقيق الرؤية الاستراتيجية لنظام مهني وفعال وكفء لإدارة الأمن يكفل حماية موظفي الأمم المتحدة ومبانيها وأصولها من أجل اضطلاع الأمم المتحدة بأنشطتها. ويقدم التقرير تقييماً لسياسات الأمم المتحدة وجهودها ومبادراتها واستراتيجياتها متعددة الجوانب في مجال إدارة الأمن في بيئة أمنية عالمية متغيرة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

171014 171014 14-61733 (A)



أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ١٠١/٦٨ أن يقدم إليها في دورتها التاسعة والستين تقريراً عن سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة وعن تنفيذ هذا القرار. ويقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة خلال العام الماضي، وعن الجهود التي تبذلها إدارة شؤون السلامة والأمن لتنفيذ توصيات الجمعية العامة الواردة في القرار ١٠١/٦٨ التي تقع ضمن نطاق مسؤولية الإدارة.

٢ - ويتضمن هذا التقرير تحليلاً للحوادث الأمنية التي تعرض لها موظفو الأمم المتحدة^(١) في السنة التقويمية ٢٠١٣، ويقارن تلك البيانات، حيثما ينطبق ذلك، ببيانات عام ٢٠١٢ والسنة أو السنوات السابقة. وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن التقرير معلومات عن الحوادث الأمنية التي وقعت خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٤. ويقدم هذا التحليل صورة عن التهديدات التي تواجهها منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ برامجها، بما في ذلك تقديم المساعدات الإنسانية.

٣ - ويصف التقرير التدابير التي اتخذتها إدارة شؤون السلامة والأمن ونظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن^(٢) لتحقيق الرؤية الاستراتيجية لنظام حديث ومهني وفعال وكفاء لإدارة الأمن يوفر الدعم للمسؤولين المعيّنين والأفرقة إدارة الأمن في الأمم المتحدة حول العالم. ويتمثل الهدف في توفير أعلى مستويات الأمن لموظفي الأمم المتحدة ومبانيها. بما يتماشى مع تنفيذ برامج الأمم المتحدة وأنشطتها. ووفقاً لقرار الجمعية العامة ١٠١/٦٨، يتضمن هذا التقرير تقييماً لسياسات منظومة الأمم المتحدة واستراتيجياتها ومبادراتها في ميدان السلامة والأمن.

(١) لأغراض هذا التقرير، يشير المصطلح "موظفو الأمم المتحدة" إلى جميع الموظفين المشمولين بنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، بمن فيهم موظفو منظومة الأمم المتحدة، ومتطوعو الأمم المتحدة، والأفراد العسكريون وأفراد الشرطة الذين يجري نشرهم على أساس فردي في البعثات التي تقودها إدارة عمليات حفظ السلام أو إدارة الشؤون السياسية، والمستشارون، وفرادى المتعاقدين، والخبراء المكلفون بمهام، وسائر المسؤولين المعيّنين بموجب اتفاق تعاقدى مباشر مع إحدى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ولا يشير المصطلح إلى الأفراد العسكريين للوحدات الوطنية أو أفراد وحدات الشرطة المشكلة عند نشرها مع وحداتهم.

(٢) يشمل نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والكيانات الأخرى غير التابعة للأمم المتحدة التي أبرمت مذكرة تفاهم مع الأمم المتحدة بشأن إدارة الأمن.

ثانيا - التحديات والتهديدات الأمنية الموجهة ضد موظفي الأمم المتحدة

٤ - تشكل التهديدات الموجهة ضد الأمم المتحدة مصدر قلق متزايد. ففي المشهد الحالي للأمن العالمي، تعتبر الأمم المتحدة هدفا للهجمات العنيفة التي تنفذها أطراف النزاعات المسلحة. وقد شهدت الفترة المشمولة بالتقرير هجمات معقدة استهدفت موظفي الأمم المتحدة ومبانيها.

٥ - وقد أصبحت التهديدات الأمنية أكثر تعقيدا، مع استخدام وسائل غير تقليدية، تشمل استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة والتفجيرات الانتحارية وعمليات الاختطاف. وتزايد صعوبة تمييز الخط الفاصل بين المجرمين والجماعات المعادية، بمن فيهم المتطرفون ذوو الاستراتيجيات العابرة للحدود الوطنية والذين يستخدمون وسائل متطورة.

٦ - وفي ساحات النزاع الدائر، أصبحت الهجمات العنيفة على المرافق الإنسانية والمدنية من دواعي القلق العميق.

٧ - وفي عام ٢٠١٣ وخلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٤، قامت الأمم المتحدة بتنفيذ وتوسيع عملياتها في بلدان وبعثات ومناطق تمثل تحديات أمنية لم يسبق لها مثيل، بما في ذلك المناطق التي تشهد نزاعات مسلحة دائمة، وبيئات هشة بعد انتهاء النزاع، ومواجهات عسكرية، واضطرابات أهلية وإخلال بالأمن العام، وعنف طائفي، والجريمة العنيفة، وانتشار التطرف، والأزمات السياسية، وانتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع، والحالات الإنسانية الحرجة، وحالات الطوارئ، والكوارث الطبيعية. وزاد عدد البلدان والبعثات والمناطق التي سادها هذه الأوضاع إلى حد كبير، وكذلك عدد موظفي الأمم المتحدة الذين يشاركون في عمليات في تلك الأماكن.

٨ - وفي المناطق التي تشهد أعمالا عنادية عسكرية، ما فتئ موظفو الأمم المتحدة في كثير من الأحيان يتعرضون لمخاطر جانبية مصاحبة بل وهجمات مباشرة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر استهداف موظفي الأمم المتحدة ومبانيها وأصولها في العديد من الأماكن من خلال هجمات شنها متطرفون وانطوت على استخدام وسائل غير متماثلة. كما يشكل تزايد مستوى الجريمة في العديد من الأماكن التي يوجد فيها موظفو الأمم المتحدة تحديا أمنيا مستمرا.

٩ - وعلى الرغم من صعوبة البيئة الأمنية العالمية، فقد أدت النهج والسياسات والتدابير التنفيذية الاستراتيجية التي اعتمدها نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن على نطاق المنظومة إلى تمكين الأمم المتحدة من الاضطلاع خلال الفترة المشمولة بالتقرير بعمليات إنسانية بالغة

الأهمية عبر الحدود لإنقاذ الأرواح في العراق والجمهورية العربية السورية والاستجابة للآزمات السياسية وأزمات حقوق الإنسان التي ترتبت عليها آثار وخيمة فيما يتعلق بالحالة الإنسانية في أوكرانيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان ومالي. وعلاوةً على ذلك، عمل نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن على تمكين الأمم المتحدة من توسيع عملها في الصومال، ومواصلة تنفيذ برامجها وولاياتها في ليبيا، وتوفير المساعدة الإنسانية ودعم جهود التعافي لضحايا الكارثة الطبيعية في الفلبين.

١٠ - وحتى يتسنى التنفيذ الفعال لطائفة واسعة من برامج الأمم المتحدة وولاياتها وأنشطتها في جميع أنحاء العالم، وتحديدًا في البلدان والمناطق التي تشهد مستويات مرتفعة من التهديدات والمخاطر الأمنية، واصلت إدارة شؤون الأمن والسلامة ونظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن تنقيح السياسات والنهج الاستراتيجية والتنفيذية لتلبية الطلبات المتزايدة.

ألف - الموظفون الذين تعرضوا لحوادث أمنية في عام ٢٠١٣

١١ - يتولى نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن حالياً المسؤولية عن سلامة وأمن أكثر من ١٥٠.٠٠٠ موظفاً من موظفي الأمم المتحدة في ١٨٧ بلداً. ويعمل قرابة ٣٠.٠٠٠ موظف من موظفي الأمم المتحدة في المقار^(٣) بينما يعمل أكثر من ١٢٠.٠٠٠ موظف^(٤) في مراكز عمل خارج المقر، بما في ذلك المكاتب الميدانية.

١٢ - وفيما يلي الاستنتاجات الرئيسية لتحليل الحوادث الأمنية الخطيرة والجسيمة المبلغ عنها في عام ٢٠١٣:

(أ) بلغ مجموع موظفي الأمم المتحدة الذين تضرروا من حوادث أمنية جسيمة^(٥) ١ ٢١٦ موظفاً بالمقارنة مع ١ ٧٩٣ موظفاً في عام ٢٠١٢ و ١ ٧٥٩ موظفاً في عام ٢٠١١ و ١ ٤٣٨ في عام ٢٠١٠؛

(٣) لأغراض هذا التقرير، تُعرف "المقار" بوصفها مقار مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأعضاء في نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن.

(٤) هذه الأرقام المتعلقة بموظفي الأمم المتحدة مستمدة من إحصاءات المؤسسات في النظام الموحد للأمم المتحدة لعام ٢٠١٠.

(٥) تشير عبارة "حوادث أمنية جسيمة" إلى جميع أنواع الحوادث المتعلقة بالأمن والسلامة بما في ذلك الحوادث التي تنجم عنها الوفاة أو الإصابة أو الاختطاف، وغير ذلك من فئات الحوادث الأمنية على النحو المبين في المرفق الأول (السطو واقتحام أماكن الإقامة والاعتداء الجنسي المشدد والسطو على المنازل والتخويف والتحرش والاعتقال والاحتجاز).

(ب) لقي ما مجموعه ٢٨ موظفاً من موظفي الأمم المتحدة مصرعهم في حوادث أمنية جسيمة في عام ٢٠١٣ بالمقارنة مع ٣٥ موظفاً في عام ٢٠١٢ و ٧٠ موظفاً في عام ٢٠١١ و ٢٤ موظفاً في عام ٢٠١٠؛

(ج) لقي ١٨ موظفاً مصرعهم نتيجة للعنف بالمقارنة مع ٢٠ موظفاً في عام ٢٠١٢ و ٢٦ موظفاً في عام ٢٠١١ و ٥ موظفين في عام ٢٠١٠؛ وقتل ١٠ موظفين في حوادث ذات علاقة بالسلامة بالمقارنة مع ١٥ موظفاً في عام ٢٠١٢ و ٤٤ موظفاً في عام ٢٠١١ و ١٩ موظفاً في عام ٢٠١٠؛

(د) قتل جميع الضحايا العشر للحوادث ذات العلاقة بالسلامة في عام ٢٠١٣ نتيجة لحوادث المرور على الطرق؛

(هـ) أصيب ما مجموعه ٢٢٦ موظفاً في حوادث أمنية جسيمة (بالمقارنة مع ٣٢١ موظفاً في عام ٢٠١٢ و ٣١١ موظفاً في عام ٢٠١١ و ٢٣٢ موظفاً في عام ٢٠١٠)، و ٨٢ موظفاً نتيجة للعنف و ١٤٤ موظفاً في حوادث تتعلق بالسلامة؛

(و) من بين الموظفين الـ ١٨ الذين لقوا مصرعهم نتيجة للعنف، قتل ٧ منهم في أعمال عدائية عسكرية، واثنان في هجمات شنها متطرفون، و ٩ كانوا ضحايا للجريمة.

١ - الحوادث الأمنية الخطيرة الناجمة عن العنف

١٣ - من بين موظفي الأمم المتحدة البالغ عددهم ٢١٦ ١ موظفاً الذين تعرضوا لحوادث أمنية جسيمة في عام ٢٠١٣، تعرض ٢٢ في المائة منهم (٢٧١ موظفاً) لحوادث خطيرة، أي حوادث أدت إلى الوفاة أو الإصابة بجروح أو الاختطاف.

٢ - عمليات الاختطاف

١٤ - لا يزال استمرار العدد الكبير لعمليات اختطاف موظفي الأمم المتحدة منذ عام ٢٠١٠ من دواعي القلق الشديد. ففي عام ٢٠١٣، تم اختطاف ١٧ موظفاً من موظفي الأمم المتحدة، بالمقارنة مع ٣١ موظفاً في عام ٢٠١٢ و ٢١ موظفاً في عام ٢٠١١ و ١٢ موظفاً في عام ٢٠١٠. وفي الجمهورية العربية السورية، ظل عدد من موظفي الأمم المتحدة في الأسر لمدة ثمانية أشهر. وكانت البلدان التي وقعت فيها معظم عمليات الاختطاف واحتجاز الرهائن هي السودان والجمهورية العربية السورية واليمن. وفي الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٤، اختُطف تسعة من موظفي الأمم المتحدة. وتم إطلاق سراح جميع الموظفين

الذين اختطفوا في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٤ بسلام. ولا يزال موظف واحد معين دولياً، اختطف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ في اليمن، في الأسر.

٣ - حوادث العنف الأخرى

١٥ - خلال عام ٢٠١٣، تضرر عدد من موظفي الأمم المتحدة من عمليات لم تؤد إلى الوفاة أو الاختطاف أو الإصابة بجروح، حيث تضرر ٣١٤ موظفاً من جراء السطو و ٢٣ من اقتحام مساكنهم، وتعرض ٣٥ موظفاً للاعتداء المشدد. وتعرض ٨١ موظفاً من موظفي الأمم المتحدة لأعمال تخويف. وكانت هناك ٢٨ حادثة تحرش (انظر المرفق الأول والشكل الثالث في المرفق السادس).

٤ - الحوادث المتعلقة بالسلامة

١٦ - في عام ٢٠١٣، لقي ١٠ موظفين مصرعهم وأصيب ١٤٤ بجروح في حوادث تتعلق بالسلامة. وكانت جميع الوفيات التي وقعت في حوادث تتعلق بالسلامة نتيجة لحوادث مرور على الطرق (انظر الشكل الرابع في المرفق السادس).

٥ - حوادث المرور على الطرق

١٧ - في عام ٢٠١٣، لقي عشرة من موظفي الأمم المتحدة مصرعهم وأصيب ١٣٩ آخرون بجراح في حوادث المرور على الطرق، بالمقارنة مع ١٢ موظفاً لقوا مصرعهم و ١٨٠ أصيبوا بجراح في عام ٢٠١٢. وكان حوالي ٥٠ في المائة من جميع حوادث المرور على الطرق و ٣٣ في المائة من الوفيات الناجمة عن حوادث المرور، مرتبطاً باستخدام مركبات رسمية تابعة للأمم المتحدة. وفي عام ٢٠١٣، توفي ٣٢ شخصاً من غير موظفي الأمم المتحدة وأصيب ٢٩١ بجروح في حوادث مرور اشتركت فيها مركبات رسمية تابعة للأمم المتحدة في ٤٠ بلداً.

٦ - تحليل الحوادث الأمنية

١٨ - تناقص عدد موظفي الأمم المتحدة الذين تضرروا من حوادث أمنية خطيرة وجسيمة في عام ٢٠١٣ بالمقارنة مع الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ونظراً لصعوبة البيئة الأمنية الحالية، كان هذا التناقص الإحصائي هامشياً بالنظر إلى أن عدد موظفي الأمم المتحدة الذين تضرروا من حوادث أمنية خطيرة وجسيمة يعتمد بدرجة كبيرة على عدد الإصابات الجماعية (أي الوفيات والإصابات) التي تقع في حوادث كارثية فردية. ولم تقع في الفترة

المشمولة بالتقرير أحداث تعرض فيها موظفو الأمم المتحدة لإصابات جماعية. وفي السنوات السابقة، كان لفرادى الأحداث التي وقعت فيها إصابات جماعية أثر بالغ على العدد الكلي للوفيات والإصابات. ومن الأمثلة التوضيحية على ذلك الهجوم التفجيري الانتحاري الذي نفذ في عام ٢٠١١ ضد دار الأمم المتحدة في أبوجا وأسفر عن مقتل ١٤ من موظفي الأمم المتحدة وإصابة أكثر من ٦٠ بجروح.

١٩ - ووقعت عدة هجمات مباشرة استهدف فيها متطوفون موظفي الأمم المتحدة ومبانيها وأصولها في عام ٢٠١٣ وخلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٤. وكان من الممكن أن تتسبب تلك الهجمات في أضرار كارثية. وكانت استراتيجيات تخفيف حدة المخاطر الأمنية التي يعتمد عليها نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن وكذلك التدابير التشغيلية الفعالة مُجدية في منع وقوع الإصابات الجماعية التي كان يمكن أن تنجم عن هذه الهجمات. وكان للتدابير الأمنية الإضافية، التي وضعتها الإدارة بالتوازي مع نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، بما في ذلك تعزيز الأمن المادي للمباني، واستخدام مركبات مدرعة، ونشر حراس للأمن، وتعزيز التدريب والوعي في مجال الأمن، دورٌ في الحد من تأثير هذه الهجمات وفي إنقاذ الأرواح.

٢٠ - ومن العوامل الأخرى التي ساهمت في الانخفاض الكلي في عدد الموظفين الذين تأثروا بحوادث خطيرة وجسيمة في عام ٢٠١٣ عدم مقتل أي من موظفي الأمم المتحدة نتيجة لحوادث طيران. وفي عام ٢٠١١، لقي ٢٥ من موظفي الأمم المتحدة مصرعهم نتيجة لتحطم طائرة تابعة للأمم المتحدة في كينشاسا، مما زاد بصورة كبيرة من عدد الموظفين الذين قتلوا في حوادث متصلة بالسلامة في ذلك العام.

٢١ - وظل عدد موظفي الأمم المتحدة الذين قتلوا أو أصيبوا بجراح نتيجة لحوادث المرور على الطرق مرتفعاً.

٢٢ - وظل العدد الكلي لموظفي الأمم المتحدة الذين تضرروا من جراء الجرائم العنيفة، بما في ذلك السطو واقتحام المساكن والاعتداء المشدد، ثابتاً منذ عام ٢٠٠٩.

٧ - مقارنة الحوادث الأمنية الجسيمة حسب نوع الجنس

٢٣ - شكلت النساء نحو ٤٠ في المائة من موظفي الأمم المتحدة ونحو ٣٦ في المائة من جميع المتضررين من الحوادث الأمنية الجسيمة. وتضررت الموظفات بدرجة أكبر من أنواع معينة من الحوادث. فعلى سبيل المثال، شكلت النساء حوالي ٥٢ في المائة من مجموع

الموظفين المتضررين من أعمال السطو، ونحو ١٠٠ في المائة من المتضررين من الاعتداءات الجنسية (انظر الشكل السابع في المرفق السادس).

٨ - مقارنة الحوادث الأمنية الجسيمة التي تعرّض لها الموظفون الدوليون والموظفون المحليون

٢٤ - بلغت نسبة الموظفين المعيّنين دولياً نحو ٢٧ في المائة من مجموع موظفي الأمم المتحدة البالغ عددهم ١٥٠.٠٠٠ موظف. وفي عام ٢٠١٣، تأثر ٤٠٦ من الموظفين المعيّنين دولياً في ٣٥ في المائة من الحوادث الأمنية الجسيمة وتأثر ٨١٠ من الموظفين المعيّنين محلياً في ٦٥ في المائة من تلك الحوادث (انظر الشكل الخامس في المرفق السادس).

٢٥ - ومن مجموع موظفي الأمم المتحدة الـ ١٨ الذين قتلوا في أعمال عنف في عام ٢٠١٣ كان هناك ١٣ من الموظفين المعيّنين محلياً. وإضافة إلى ذلك، كان للحوادث التي انطوت على التحرش والاعتقال والاحتجاز والتخويف تأثير أكبر على الموظفين المعيّنين محلياً.

باء - عمليات الأمم المتحدة في البيئات عالية المخاطر

٢٦ - في عام ٢٠١٣، كانت هناك ١٨ حالة اقتحام لمباني الأمم المتحدة و ١٤ هجوماً مسلحاً، من بينها ست حالات تضررت فيها هذه المباني من جراء العمليات العدائية العسكرية.

٢٧ - ولتمكين الأمم المتحدة من القيام بالعمليات والبرامج الحيوية في البيئات عالية المخاطر، واصلت إدارة شؤون السلامة والأمن، بالتعاون مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، تعزيز قدرتها التكميلية على نشر موظفي الأمن في الوقت المناسب أثناء الأزمات وفي حالات الطوارئ المعقدة. وفي عام ٢٠١٣، مكن نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن من تنفيذ ولايات وبرامج بالغة الأهمية في ظروف تقترب بمخاطر أمنية عالية وعالية جداً في عدة مناطق من أفغانستان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، والسودان، والصومال، والعراق، وليبيا، ومالي، واليمن.

٢٨ - وعملت قدرته التكميلية المعززة على تمكين الإدارة من تقديم الدعم الأمني إلى برامج الأمم المتحدة في المناطق التي أعلن فيها عن حالة طوارئ من المستوى ٣. وفي عام ٢٠١٣، أعلنت الأمم المتحدة أربع حالات طوارئ من المستوى ٣، في جمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية العربية السورية، وجنوب السودان، والفلبين.

جيم - الحوادث الأمنية الجسيمة في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٤

٢٩ - في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، قتل أحد موظفي الأمم المتحدة الدوليين نتيجة لهجوم معقد على أحد المطاعم في كابل. وفي ٧ نيسان/أبريل، تم اغتيال اثنين من موظفي الأمم المتحدة الدوليين في غالكايو، بالصومال.

٣٠ - وارتفع عدد الاعتداءات الجسيمة والعنفية على موظفي الأمم المتحدة وأماكن إقامتهم ارتفاعاً كبيراً في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٤، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى الأعمال العدائية والقلاقل المدنية المتواصلة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان. إذ كان تسعة من موظفي الأمم المتحدة وأسره ضحايا لهجمات عنيفة على أماكن إقامتهم في جمهورية أفريقيا الوسطى، فيما أبلغ عن سبع حالات في جنوب السودان.

٣١ - وفي الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٤، كانت هناك تسع حالات هجمات على مباني الأمم المتحدة وأصولها في جمهورية أفريقيا الوسطى، وعشر هجمات مماثلة في جنوب السودان، مما أدى إلى حدوث نهب واسع النطاق للسلع الإنسانية والمعونة الغذائية.

دال - الحوادث الأمنية التي أثرت على الموظفين المحليين لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

٣٢ - على الرغم من أن الموظفين المحليين لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لا يدخلون في إطار نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، ولا تشملهم الإحصاءات العامة الواردة في هذا التقرير^(٦)، فإن من المهم إبراز الحوادث الأمنية الخطيرة التي تؤثر عليهم لأنها تعكس البيئة التي تعمل فيها الأمم المتحدة.

٣٣ - وتشغل الأونروا أكثر من ٣٠.٠٠٠ موظف محلي في قطاع غزة والضفة الغربية، والأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان. ويعمل معظم موظفي الأونروا المحليين في مناطق عمليات المنظمة الخمس ويشكلون العمود الفقري لقوتها العاملة. ويقومون بتوفير الخدمات الصحية، والتعليم، والحماية، والهياكل الأساسية، والإغاثة والخدمات الاجتماعية من أجل مساعدة اللاجئين الفلسطينيين.

٣٤ - وبسبب الظروف الأمنية السائدة في مناطق عمليات الأونروا، ما فتئ موظفو الوكالة المحليون ومنشآها يتضررون تضرراً شديداً من الحوادث الأمنية. ففي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، أدت أعمال العنف إلى قتل ١٣ من

(٦) انظر الحاشية ١ للاطلاع على المنظمات التي يشملها نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن.

موظفي الأونروا المحليين وإصابة ٢١ آخرين بجروح. وعلاوة على ذلك، اختطف أربعة موظفين، وكان ١٢ موظفاً في عداد المفقودين، كما احتُجز ٦٨ موظفاً أو اعتُقلوا (انظر المرفق الخامس).

٣٥ - ووقع معظم الحوادث الخطيرة في الجمهورية العربية السورية، حيث قُتل عشرة من موظفي الأونروا المحليين، وأصيب ١٦ موظفاً بجروح، واختطف موظفان، ويوجد عشرة موظفين في عداد المفقودين، واحتُجز ٤٦ موظفاً أو اعتُقلوا؛ وكان ٢٤ من موظفي الأونروا المحليين محتجزين في الجمهورية العربية السورية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

ثالثاً - احترام حقوق الإنسان وامتيازات وحصانات موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من الموظفين

٣٦ - يستند نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن إلى المبدأ الأساسي الذي ينصّ على أن المسؤولية الرئيسية عن أمن وحماية موظفي الأمم المتحدة وممتلكاتها وأصولها تقع على عاتق الحكومة المضيفة.

٣٧ - ووفقاً لقرار الجمعية العامة ١٠١/٦٨، واصلت الأمم المتحدة اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز الاحترام التام لحقوق الإنسان والامتيازات والحصانات الخاصة بموظفي الأمم المتحدة وغيرهم من الأفراد الذين يضطّعون بأنشطة تنفيذاً لولاية إحدى عمليات الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، واصلت الأمم المتحدة، خلال التفاوض بشأن اتفاقات المقار وغيرها من الاتفاقات المتعلقة بالبعثات، سعيها إلى إدراج الشروط الواجبة التطبيق الواردة في الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، بما فيها اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وبروتوكولها الاختياري. وتتضمن اتفاقات مركز القوات واتفاقات مركز البعثات المبرمة مؤخراً وتلك الاتفاقات التي تقوم الأمم المتحدة بالتفاوض بشأنها إشارات إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٣٨ - وواصل مسؤولو الأمم المتحدة إجراء حوار بناء مع الدول الأعضاء بشأن مسائل تتعلق بحقوق الإنسان لموظفي الأمم المتحدة وامتيازاتهم وحصاناتهم وسلامتهم وأمنهم، والسعي إلى الحصول على دعمها في مجال تحسين بيئة عمليات الأمم المتحدة.

٣٩ - وتعزيزاً للشفافية والجهود المبذولة حالياً في إطار مبادرة الأمين العام المعنونة "الحقوق أولاً"، تواصل الإدارة تعزيز تعاونها وتبادل المعلومات بشأن المسائل الواقعة ضمن نطاق اختصاصها مع الهيئات الفرعية ذات الصلة في مجلس حقوق الإنسان.

رابعاً - الاعتقال والاحتجاز

٤٠ - في عام ٢٠١٣، احتُجز ١٣٨ موظفاً من موظفي الأمم المتحدة أو اعتقلوا؛ وكانت نسبة الموظفين المعيّنين محلياً من بينهم ٨٨ في المائة واحتُجز قرابة ٨٠ في المائة أو اعتقلوا في أعقاب حوادث مرور أو بزعم ارتكابهم جرائم مدنية أو جنائية. وفي ٢٠١٣، وفي ٢١ حالة اعتقال أو احتجاز، مُنعت الأمم المتحدة من الوصول إلى المحتجزين ولم تُعلم بأسباب الاعتقال.

٤١ - وفي الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٤، احتُجز ٤١ موظفاً من موظفي الأمم المتحدة أو اعتقلوا. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، ظل ٥٢ موظفاً من موظفي الأمم المتحدة قيد الاحتجاز، منهم عشرة موظفين أدينوا بجرائم مدنية أو جنائية.

٤٢ - وانخفضت أعداد موظفي الأمم المتحدة الذين احتجزتهم أو اعتقلتهم سلطات البلدان المضيفة منذ عام ٢٠٠٩، ولكنها لا تزال مرتفعة بشكل غير مقبول. وتواصل إدارة شؤون السلامة والأمن تكثيف جهودها، بالاشتراك مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة وبالتعاون مع الحكومات المضيفة، للتصدي لهذه المسألة. وتشمل الجهود الجارية تحسين نظام الإبلاغ وفقاً لسياسة نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن بشأن الاعتقال والاحتجاز، التي اعتمدت في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢، والتحاور الاستباقي مع سلطات الحكومات المضيفة.

خامساً - تعزيز نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن

ألف - تحسين التعاون في مجال الأمن بين الأمم المتحدة والحكومات المضيفة

٤٣ - تتسم العلاقات مع سلطات البلدان المضيفة بأهمية أساسية لإدارة أمن الأمم المتحدة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الإدارة العليا لإدارة شؤون السلامة والأمن الحوار مع السلطات المعنية للدول الأعضاء لتعزيز التعاون بين الحكومات المضيفة والأمم المتحدة بشأن المسائل الأمنية. واستمرت المنظمة في تعزيز التعاون مع الدول الأعضاء، ولا سيما سلطات الحكومات المضيفة، في مجالات تبادل المعلومات ذات الصلة بالأمن، والإلمام بالحالة، وتحليل التهديدات، والتخطيط الاحترازي وغيرها من الجوانب ذات الصلة بإدارة المخاطر الأمنية. ولم يقتصر تركيز هذا التعاون على التدابير الأمنية المتعلقة بالحماية المادية لمباني الأمم المتحدة فحسب، بل أيضاً على الجهود الرامية إلى معالجة إدارة الأمن من منظور وقائي ومتكامل. وعلى الصعيد الاستراتيجي، ما فتئ كبار موظفي الأمم المتحدة يقومون بانتظام بإثارة المسائل المتعلقة بأمن موظفي الأمم المتحدة خلال الاجتماعات المعقودة مع الدول الأعضاء.

٤٤ - وواصلت الإدارة، من خلال التفاعل المنتظم مع الدول الأعضاء، تقديم معلومات عن الخطوات المتخذة والموارد اللازمة لتمكين تنفيذ برامج الأمم المتحدة من خلال نظام لإدارة الأمن حديث ومتعدد الأبعاد وقائم على التحليل. ويركز نهج الأمم المتحدة السياسي في ما يتعلق بالتعاون مع الحكومة المضيفة على الحفاظ على اتصال وثيق مع سلطات الحكومات المضيفة، وبناء آلية فعالة لتبادل المعلومات، والاشتراك معها في تحليل التهديدات الأمنية ضد الأمم المتحدة^(٧).

٤٥ - ويتمثل جانب بالغ الأهمية من التعاون مع الحكومة المضيفة في الجهود الرامية إلى التصدي للإفلات من العقاب. وسعياً إلى محاسبة الأشخاص المسؤولين عن التهديدات وأعمال العنف الموجهة ضد موظفي الأمم المتحدة، واصل كل من الإدارة والمسؤولين المكلفين العمل بشكل وثيق مع الدول الأعضاء لكفالة إجراء تحقيقات كاملة في الهجمات على الأمم المتحدة.

٤٦ - ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، تدرس المنظمة الوسائل التي يمكن بها لنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، بالتعاون مع الحكومة المضيفة، القيام بصورة أكثر فعالية بمتابعة الحالات التي تنطوي على ارتكاب أعمال عنف ضد موظفي الأمم المتحدة. وتهدف هذه العملية إلى ضمان إجراء تحقيق كامل في الأعمال الخطيرة التي تستهدف الأمم المتحدة، ومواصلة المتابعة الشاملة المتعلقة بالناجين وأسر الضحايا.

باء - تقييمات وضع وتنفيذ ونتائج السياسات والمبادرات والجهود

٤٧ - تواصل الأمم المتحدة تحسين نظامها لإدارة الأمن تماشياً مع انتقال المنظمة من نهج "وقت المغادرة" إلى نهج "كيفية البقاء". ويكمن أحد أكبر التحديات في كيفية موازنة المخاطر الأمنية وضرورات البرامج، ولا سيما بالنسبة للأنشطة المنفذة في المناطق عالية المخاطر (انظر A/66/680).

٤٨ - وفي الوقت نفسه، هناك حاجة إلى مواصلة إعادة النظر في النهج الاستراتيجي في ما يتعلق بتحسين "واجب العناية". بموظفي الأمم المتحدة. وتولت الإدارة رئاسة الفريق العامل الذي أنشأته اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى لاستعراض المسائل المتعلقة بالتوفيق بين

(٧) بعد صدور سياسة نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن المتعلقة بالعلاقات مع البلد المضيف بشأن القضايا الأمنية، في نيسان/أبريل ٢٠١٢، تولت الإدارة قيادة الجهود الرامية إلى تعزيز زيادة التعاون مع الحكومات المضيفة بشأن القضايا الأمنية. وتشمل هذه الجهود تقديم التوجيه والدعم الاستراتيجيين إلى المسؤولين المكلفين بشؤون الأمن وموظفي الأمن في الأمم المتحدة على نحو يركز على العلاقات مع البلد المضيف باعتبارها جانباً هاماً من مهام إدارة الأمن التي يقومون بها.

”واجب العناية“ بموظفي الأمم المتحدة مع الحاجة إلى ”الاستمرار وإنجاز المهام“ في البيئات عالية المخاطر. وعقد الفريق العامل اجتماعه الأول في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١١ وشاركت فيه كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٤٩ - وبالإضافة إلى تحسين عملية وضع السياسات وزيادة الوعي بسياسات وأدوات نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن وفهمها وتطبيقها الفعال على جميع المستويات، لا بد من كفالة تطابق تلك الأدوات والسياسات مع الاحتياجات التشغيلية على أرض الواقع. وواصلت الإدارة تعزيز الالتزام المطلوب من جميع الجهات الفاعلة داخل نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، من القيادات العليا للأمم المتحدة إلىفرادى الموظفين، من أجل تعميم مراعاة الاعتبارات الأمنية كجزء من الاعتبارات البرنامجية. وفي الوقت نفسه، واصلت الإدارة تعاونها الوثيق مع أعضاء الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية في أعمالها الرامية إلى وضع السياسات واتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجة أي ثغرات تنشأ في مجال السياسات. وتشمل الجهود المبذولة حالياً إجراء تنقيحات لسياسة وأدوات إدارة المخاطر الأمنية لكفالة قابليتها للتطبيق وفعاليتها على الصعيد الميداني.

٥٠ - وقد اتخذت الإدارة خطوات لتركيز المناقشات داخل نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن على القضايا الاستراتيجية الفورية والمتوسطة الأجل والطويلة الأجل. ويهدف الاستعراض الاستراتيجي الجاري، الذي تيسره الإدارة منذ شباط/فبراير ٢٠١٤، ليس فقط إلى الاستفادة من مواطن القوة الحالية ولكن أيضاً إلى معالجة أي ثغرات استراتيجية وتشغيلية وإدارية. ويتمثل الهدف النهائي من هذا الاستعراض في تحديد المجالات التي يمكن فيها مواصلة مواءمة هياكل الإدارة وأنشطتها مع متطلبات بيئة المخاطر الحالية التي تعمل فيها الأمم المتحدة، بما يتماشى مع ولاية الإدارة على النحو الذي حددها الجمعية العامة.

١ - النهج الاستراتيجي ودمج إدارة الأمن في البرامج

٥١ - تواصل الإدارة على صعيد السياسات والصعيد التنفيذي، بالتعاون مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وضع استراتيجية عالمية من أجل زيادة تعزيز قدرة الأمم المتحدة على إدارة الأمن.

٥٢ - ويركز النهج الاستراتيجي الشامل الذي تتبعه الأمم المتحدة في إدارة الأمن على الجوانب التالية: (أ) تعزيز سياسة وأدوات إدارة المخاطر الأمنية، وكذلك تطبيقها؛ (ب) زيادة قدرات الإلمام بالحالة والقدرات التحليلية؛ (ج) تعزيز وضع السياسات وتشجيع الأخذ بأفضل الممارسات؛ (د) زيادة الامتثال لمعايير العمل الأمنية الدنيا وتحسين الرصد

والتقييم؛ (هـ) تعزيز القدرة التكميلية الخاصة بالاستجابة في حالات الطوارئ؛ (و) وضع تدابير فعالة للأمن المادي؛ (ز) تطوير خبرة موظفي الأمن وتعزيز الدعم المقدم للمسؤولين المكلفين وأفرقة إدارة الأمن في الميدان؛ (ح) تشجيع اتباع نهج فعال ووقائي في إدارة الأمن يكون متعدد الأبعاد.

٥٣ - وبعد تطوير مفهوم "الأهمية الحيوية للبرامج" عام ٢٠١١ (انظر A/66/720 و A/66/680)، طلب الفريق العامل المعني بالأهمية الحيوية للبرامج التابع للجنة الإدارية الرفيعة المستوى في بداية عام ٢٠١٤ إجراء استعراض مستقل لإطار الأهمية الحيوية للبرامج ونتائج تطبيقه في عام ٢٠١٣. ويضع هذا الإطار مبادئ توجيهية ونهجاً منظماً لكفالة الموازنة بين أنشطة البرامج الحيوية والمخاطر الأمنية. وعلى أساس نتائج الاستعراض المستقل، الذي تم إنجازه في حزيران/يونيه ٢٠١٤، تنظر الأمم المتحدة في بذل جهود ترمي إلى معالجة القضايا الرئيسية، بما في ذلك الحاجة إلى قيام المقرر على نحو فعال بدعم ومراقبة ومساءلة آلية الأهمية الحيوية للبرامج، والمشاركة على الصعيد الميداني في تقييمات الأهمية الحيوية للبرامج.

٥٤ - ومنذ عام ٢٠٠٩، ما فتئ نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن يتخذ تدابير تدخل في نطاق اختصاصاته من أجل تنفيذ توصيات الفريق المستقل المعني بسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومبانيها على الصعيد العالمي الواردة في تقرير الفريق المستقل الصادر في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وتواصل الإدارة، إلى جانب شركائها في نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، دراسة التدابير الداخلة في مجال اختصاصها بهدف اتخاذ خطوات إضافية تتجاوز تلك التي أوصى بها الفريق المستقل. وتشمل هذه الجهود الإضافية اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين الأمن المادي لأماكن الأمم المتحدة وتقييم الكيفية التي يمكن بها لنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن العمل بفعالية وكفاءة أكبر. وعلاوة على ذلك، واصلت الأمم المتحدة اتخاذ خطوات إضافية بشأن المسائل المتعلقة بالموظفين المعيّنين محلياً والتأهيل المهني لموظفي الأمن.

٢ - استحداث أدوات إدارة المخاطر الأمنية

٥٥ - في أعقاب وضع سياسة إدارة المخاطر الأمنية في عام ٢٠١١، واصلت الأمم المتحدة تحسين مفهومها لإدارة المخاطر الأمنية وأدوات إدارة المخاطر الأمنية التي تهدد المنظمة وموظفيها ومبانيها وأصولها. وترمي الجهود المستمرة التي يبذلها فريق عامل تابع للشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية إلى استعراض السياسة الراهنة وزيادة صقل مفهوم إدارة الأمن والأدوات اليدوية والحاسوبية إضافةً إلى التدريب.

٣ - الإمام بالحالة السائدة وتحليلها

٥٦ - في إطار التصدي للمخاطر غير المعتادة، واصلت الأمم المتحدة تعزيز قدراتها في مجال جمع المعلومات سعياً إلى تحسين إلمامها بالحالة السائدة. وتنظر الإدارة في السبل الكفيلة بتنسيق جهودها مع كيانات الأمم المتحدة المعنية بهدف تحقيق التوازن بين جمع الأمم المتحدة للبيانات عن حوادث الأمن وتحسين تحليل المعلومات الأمنية عن طريق إيجاد قدرة متكاملة ومنسقة تنسيقاً جيداً.

٤ - مبادرات السلامة على الطرق

٥٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الإدارة بالتعاون مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، تعزيز سلامة موظفي الأمم المتحدة على الطرق، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٠١/٦٨. ففي أعقاب الإعلان عن انطلاق حملة التوعية بالسلامة على الطرق في شباط/فبراير ٢٠١٢، واصل قسم التدريب والتطوير التابع للإدارة زيادة التوعية في صفوف موظفي الأمم المتحدة على جميع المستويات. وما زالت التوعية بالسلامة على الطرق تشكل أحد الجوانب الرئيسية لمسؤولية موظفي الأمم المتحدة عن إدارة السلامة.

٥٨ - وتواصل الإدارة جمع المعلومات وتحليلها والإبلاغ عن حوادث السلامة على الطرق، بما في ذلك ما يتعرض له غير موظفي الأمم المتحدة من الإصابات الناجمة عن حوادث الطرق التي يكون موظفو الأمم المتحدة طرفاً فيها.

٥ - الامتثال للسياسات والمبادئ التوجيهية

٥٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت الإدارة تقييماً لمدى فعالية البرامج والأنشطة المتعلقة بالأمن والمستوى امتثال جميع الجهات الفاعلة المعنية في نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة على نطاق مراكز العمل السبعة عشر للسياسات والمبادئ التوجيهية الحالية. فقد قامت الإدارة بتقييم ٨٠٩ مبانٍ وأصدرت ١٣٥ توصية تتعلق بأمن مباني الأمم المتحدة. ويجري بذل مزيد من الجهود الرامية إلى تحسين منهجية تقييم برنامج الأمن استناداً إلى معايير تقييم مستكملة. وشرع قسم الامتثال والتقييم والرصد التابع للإدارة، بالتعاون مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية، في وضع أدوات تقييم موجهة للأخصائيين الأمنيين لكي يستخدمونها في إجراء عمليات تقييم في مواقعهم الميدانية المعينة.

٦٠ - وقد أسهمت إجراءات المتابعة، التي أُنخذت وفقاً للتوصيات الصادرة عن الإدارة البالغ عددها ١٩٢ توصية بشأن الامتثال للسياسات والإجراءات، في تحسين أساليب عمل

فريق إدارة الأمن، وشبكة منسقي الأمن القطريين، ونظام المراقبين الأمنيين، وهيكل إدارة الأمن الميداني عموماً، فضلاً عن تدابير إدارة المخاطر الأمنية.

٦ - التدابير الرامية إلى تحسين سلامة وأمن الموظفين المعيّنين محلياً

٦١ - يشكل أمن الموظفين المعيّنين محلياً أولوية بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة. وتواصل المنظمة تكريس اهتمامها لوضع مزيد من التدابير الأمنية الإضافية لحماية الموظفين المعيّنين محلياً، ولا سيما في الأزمات. وتواصل الإدارة تعميم مراعاة الاعتبارات التي تؤثر على الموظفين المعيّنين محلياً في جميع سياساتها المتعلقة بالأمن والسلامة. وتُبذل الجهود حالياً لاستعراض السياسات والإجراءات، بالتشاور مع شبكة الموارد البشرية، فيما يتعلق بأساليب العمل البديلة، ونقل الموظفين المعيّنين محلياً وإجلائهم.

٧ - التدابير الرامية إلى تحسين سلامة وأمن الموظفين

٦٢ - واصلت الإدارة بذل جهودها الرامية إلى معالجة الشواغل الأمنية للموظفات. فقد كفلت تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والمبادئ التوجيهية لنظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة. وبالتدريب وتصميم موقع شبكي تفاعلي تديره الإدارة، ساعدت مجموعة مواد تعليمية شاملة موجهة للجنسين بعنوان "برنامج التوعية الأمنية للمرأة"، على زيادة الوعي بما يساور الموظفات من شواغل أمنية.

سادساً - مساهمات إدارة شؤون السلامة والأمن في أمن الأفراد وإنجازاتها الرئيسية

٦٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت الإدارة بإدارة أنشطة في جميع أنحاء العالم تتصل بـ ٢٤٩ من المناسبات والمؤتمرات الخاصة المشمولة برعاية الأمم المتحدة التي عُقدت خارج مباني منظومة الأمم المتحدة، ونظّمت مناسبات رئيسية في مواقع لا تخضع عادةً لرقابة المنظمة، بما في ذلك ١٦ مناسبة في ١٢ بلداً. وشملت هذه المناسبات مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ الذي عُقد في وارسو، والاجتماعات السنوية المشتركة السابعة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، الذي عقد في أبوجا، والدورة السابعة للمنتدى الحضري العالمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، الذي عُقد في ميدلين، بكولومبيا.

ألف - الدعم الميداني

٦٤ - واصلت الإدارة، عن طريق شعبة العمليات الإقليمية التابعة لها، تقديم دعم تشغيلي لهياكل إدارة الأمن، يشمل توفير أخصائيين ومديرين أمنيين في أكثر من ١٨٠ بلدا. فقد قدمت المساعدة في الإشراف على عمليات إدارة الأمن اليومية والدعم في مجال التصدي للأزمات والحوادث الخطيرة في الميدان.

باء - وضع السياسات والمبادئ التوجيهية

٦٥ - لا يزال وضع سياسات ومبادئ توجيهية مشتركة يشكّل شرطا أساسيا لإقامة نظام معزّز وموحد لإدارة الأمن في الأمم المتحدة. وقد واصلت الإدارة، بالتعاون مع الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية، تيسير وضع سياسات ومبادئ توجيهية إضافية لنظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة، وكذلك وضع سياسات أخرى من التي تترتب عليها آثار أمنية. وشملت هذه السياسات والمبادئ التوجيهية سياسات عن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، ومعايير أمن أماكن الإقامة، وقوائم موظفي الأمم المتحدة، والتعاون مع المنظمات غير الحكومية في إطار "العمل معا من أجل إنقاذ الأرواح"، وسلامة الطيران، والإبلاغ عن حوادث السلامة والأمن.

٦٦ - وعلاوة على ذلك، بذلت الإدارة مع كيانات أخرى جهودا ترمي إلى كفالة تعميم مراعاة الاعتبارات الأمنية في السياسات المتعددة الأبعاد التي تأخذ بها المنظمة. ومنها سياسات المنظمة المتعلقة بإدارة الأزمات، والاستغلال والاعتداء الجنسين في عمليات حفظ السلام، والاستعانة بوحدات الحراسة لحماية البعثات السياسية الخاصة التابعة للأمم المتحدة.

٦٧ - وسعيًا إلى تعزيز الوعي وكفالة التطبيق الموحد لسياسات السلامة والأمن المستقرة والموحدة، أتاحت الإدارة، من بوابة موقعها الشبكي، أحدث ما استجد من معلومات عن السياسات والمبادئ التوجيهية الأمنية. وواصلت وحدة السياسات والتخطيط والتنسيق التابعة لإدارة تعهّد قاعدة بيانات عن التوصيات التي تصدر عن هيئات الرقابة في الأمم المتحدة، وعن الدروس المستفادة وأفضل الممارسات في مجال إدارة الأمن وسائر السياسات التي تترتب عليها آثار بالنسبة لإدارة الأمن. وواصلت الوحدة، وفقا للولاية التي أناطتها بها الجمعية العامة، تقديم المشورة الاستراتيجية والدعم بشأن المسائل المتصلة بالسياسات إلى نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة والشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية. وواصلت الوحدة تقديم الخدمات على نطاق منظومة الأمم المتحدة عن طريق

إسداء المشورة في مجال السياسات وتقديم الردود على الاستفسارات عن سياسات إدارة الأمن وما يتصل بها من سياسات.

جيم - تأمين مباني الأمم المتحدة وتوفير الحماية المباشرة والترتيبات الأمنية للمناسبات الخاصة

٦٨ - في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، نسّقت الإدارة تقييم ٢٠٥٠ عملية من عمليات الأمم المتحدة وقامت، عند الاقتضاء، بتقديم خدمات الحماية المباشرة إليها، بما في ذلك اتخاذ ترتيبات أمنية تتعلق بسفر ١٤٠ موظفا من كبار موظفي الأمم المتحدة إلى ١٩٠ بلدا. وفي الفترة نفسها، نسّقت الإدارة توفير خدمات الحماية المباشرة المُعارة من الدول الأعضاء لبعثتين ميدانيتين موفدتين إلى جنوب السودان والجمهورية العربية السورية. وواصلت الإدارة تنسيق خدمات الحماية المقدمة إلى البعثات الميدانية، بما في ذلك تقديمها خلال بدء تشغيل عمليتي حفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي، وكذلك إلى بعثة فريق الخبراء المعني باليمن. ووفّرت الإدارة، عن طريق دائرة الأمن والسلامة التابعة لها، قوة حراسة مؤقتة لتأمين مباني الأمم المتحدة في ليبيا. وعلاوة على ذلك، قدمت الإدارة خدمات الحماية المباشرة إلى بعثات مجلس الأمن الموفدة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا ورواندا وأوغندا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، ومالي في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٤.

٦٩ - وواصلت الإدارة تحسين مواصفات السلامة والأمن في مباني الأمم المتحدة في المقر بنيويورك وكذلك مبانيها في كمبوديا وكينيا ولبنان. أما في كينيا، فقد ازداد عدد حوادث العنف التي تعرّض لها موظفو الأمم المتحدة زيادة كبيرة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤. وشملت هذه الحوادث الهجمات التي شنتها متطرفون في نيروبي ومومباسا والمناطق الشمالية الشرقية من البلد. وفي عام ٢٠١٣، كان الهجوم الذي استهدف مركز "ويست غيت" التجاري في نيروبي في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ أبرز هجوم شنته متطرفون في كينيا.

٧٠ - وشرعت الإدارة في إنشاء وحدة الأمن المادي، باستخدام الموارد المتاحة، بهدف تقييم حالة الأمن المادي لمباني الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم بطريقة أكثر تنظيما واتساقا وبشكل أسرع.

دال - التدريب

٧١ - يَسِّر قسم التدريب والتطوير التابع للإدارة وضع برنامج تدريبي شامل في مجال الأمن تماشيا مع الاستراتيجيات التي أقرتها الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية.

فقد قدّمت الإدارة دورات تدريبية أساسية ومتخصصة عن طريق التدريب المتاح على الإنترنت والتدريب المباشر. وأُنتهى حتى الآن بنجاح أكثر من ١٨٠ ٠٠٠ من موظفي الأمم المتحدة الدورة التدريبية الإلكترونية المتعلقة بأساسيات الأمن في الميدان، بمن فيهم موظفو الأمم المتحدة المطالبين باستكمال تدريبهم في مجال الأمن كل ثلاث سنوات. وستتاح النسخة المنقّحة من الدورة المذكورة ليتسنى توزيعها بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة.

٧٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدّمت الإدارة ما مجموعه ١١٧ دورة تدريبية. وحضر حوالي ١ ٨٠٠ من الأخصائيين الأمنيين هذه الدورات التي نُظّمت بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

٧٣ - ومن بين دورات التدريب المتخصصة والأساسي في مجال الأمن التي تُقدم لتعزيز الوعي بالسياسات والممارسات والإجراءات الأمنية، التدريب على إدارة حوادث أخذ الرهائن، وبرامج التأهيل الأمني، وبرامج التدريب المحلية الموجهة للمساعدین لشؤون الأمن، وبرامج التدريب المتوسط.

٧٤ - وأُنتهى أكثر من ٥ ٠٠٠ موظف من موظفي الأمم المتحدة الدورة التدريبية الإلكترونية لفريق إدارة الأمن، الرامية إلى تعميق معارف مديري شؤون الأمن بنظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة. وقدمت الإدارة التدريب إلى ٥٢ من المسؤولين المكلفين بشؤون الأمن خلال الفترة المشمولة بالتقرير وواصلت تعاونها مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على تدريب المنسقين المقيمين ومنسقي الشؤون الإنسانية.

٧٥ - ويسرّت الإدارة، بالتعاون مع شعبة الخدمات الطبية في الأمم المتحدة، تنظيم الدورة التدريبية على استعمال حقيبة لوازم الإسعافات الطبية في حالات الطوارئ - أول المستجيبين، لصالح أكثر من ٤٠٠ موظف من موظفي الأمم المتحدة الذين يعملون في بيئات أمنية صعبة.

٧٦ - وأُنتهى حوالي ٥٠٦ ٤ من موظفي الأمم المتحدة الدورة التدريبية المتعلقة بنُهج الأمن والسلامة في البيئات الميدانية. وقامت الإدارة، بالتعاون مع إدارة عمليات حفظ السلام، بتدريب ما مجموعه ٤٥٧ فرداً من أفراد الأمن في بعثات حفظ السلام.

هاء - معالجة الإجهاد الناتج عن الحوادث الخطيرة

٧٧ - في الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٤، واصلت وحدة معالجة الإجهاد الناتج عن الحوادث الخطيرة التابعة للإدارة، بناء قدرات مكاتب الأمم المتحدة القطرية على معالجة الإجهاد الناتج عن الحوادث الخطيرة واتقائه وتأهّبها

لذلك. وشملت هذه الجهود استبقاء ٢٣ خلية من خلايا التدخل في حالات الإجهاد الناتج عن الحوادث الخطيرة في مواقع ميدانية، تتولى إسداء المشورة النفسية للموظفين فضلا عن تدريبهم على إدارة حالات الإجهاد. ونظّمت الإدارة ٩٦٨ ٧ دورة في مجال إسداء المشورة وأوفدت مقدمي المشورة النفسية لمواجهة ٣٦ أزمة رئيسية في الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا. ومن هذه الأزمات الفيضانات التي وقعت في إندونيسيا؛ والزلازل الذي أصاب الفلبين؛ وحوادث أخذ الرهائن والاضطرابات السياسية في جنوب السودان والجمهورية العربية السورية؛ والاعتداء الذي شنته متطرفون على مركز "ويست غيت" التجاري في كينيا؛ والهجوم الذي استهدف مُجمّع الأمم المتحدة في مقديشو؛ والاضطرابات السياسية والاجتماعية فضلا عن الاعتداءات التي شنتها المتطرفون في مالي؛ والتزاع المدني الدائر في جمهورية أفريقيا الوسطى. وعلاوة على ذلك، ساهمت الإدارة في الجهود المشتركة بين الإدارات بشأن دعم الضحايا والأسر المتضررة وعملت عن كثب مع سائر الكيانات المعنية على مواصلة مواءمة نظام الأمم المتحدة لتقديم المشورة خلال الحوادث الخطيرة.

واو - إدارة المعلومات

٧٨ - في أعقاب بدء العمل في عام ٢٠١٣ بالنظام الحاسوبي لتسجيل الحوادث الجسيمة المتصلة بالسلامة والأمن، واصلت الإدارة تنسيق الجهود المبذولة بالتنسيق مع الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية بهدف تحسين الطريقة المتبعة حاليا في تسجيل الحوادث الأمنية وزيادة صقل النظام. وفي هذه السنة، أقرّت الشبكة تصنيفا جديدا لحوادث الأمن والتعاريف التي ستصبح سارية على نطاق كامل نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة.

٧٩ - وفي أعقاب وضع سياسة عن التصاريح الأمنية ونظام حاسوبي سهل الاستعمال لتيسير عملية إصدار التصاريح الأمنية لأغراض سفر موظفي الأمم المتحدة في مهام رسمية (نظام تجهيز معلومات طلبات السفر)، تقوم الإدارة الآن بتجهيز ما متوسطه ١٥٠.٠٠٠ تصريح أممي شهريا لموظفي الأمم المتحدة، بما يعادل ١,٨ مليون تصريح سنويا.

زاي - سلامة الطيران

٨٠ - طوّرت الإدارة قدرتها على دعم جهود المنظمة المبذولة لتزويد موظفي الأمم المتحدة بتوجيهات تتصل بسلامة الطيران. وتواصل الإدارة، بالتعاون مع مؤسسات نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة، إجراء استعراض شامل لسياساتها المتعلقة بسلامة الطيران، فضلا عن إجراء تقييم للمخاطر التي تهدد الموظفين المسافرين بطريق الجو. وتقدم المبادرة معلومات في المواعيد المناسبة عن تلك المخاطر التي قد تؤثر على سفر موظفي الأمم المتحدة بطريق الجو. وقد

قدمت الإدارة، حتى الآن، معلومات عن سلامة الطيران ردا على حوالي ٥٠٠ طلب معلومات من الطلبات التي وردت من مراكز العمل الميدانية في جميع أنحاء العالم.

سابعاً - التعاون الأمني بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية

٨١ - رغم أن التقارير المتعلقة بالحوادث الأمنية التي تؤثر على المنظمات غير الحكومية، ما زالت لا تقدم بصيغة موحدة، فإنه يتضح من المعلومات التي تلقتها الإدارة أن أفراد المنظمات غير الحكومية العاملة في تقديم المساعدة الإنسانية ما زالوا يواجهون تحديات أمنية كبيرة. فالتقارير التي تلقتها الإدارة في الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، تشير إلى مقتل ما لا يقل عن ٤٤ شخصا^(٨) وإصابة ٩٠ شخصا بجراح جراء أعمال العنف، واختطاف ٩٩ شخصا من أفراد هذه المنظمات. وقد ارتفع عدد الضحايا المبلغ عنه من جميع الفئات عن الفترة المشمولة بالتقرير السابق (انظر الشكل السادس في المرفق السادس).

٨٢ - وواصلت الإدارة تيسير الدعم للمنظمات غير الحكومية والتعاون معها في مجال الأمن. ففي نيسان/أبريل ٢٠١٤، أعلن القائمون على نظام إدارة الأمن بالأمم المتحدة عن اعتماد إطار عمل "إنقاذ الأرواح معا" الذي يوفر أساساً لتيسير التعاون الأمني بين الأمم المتحدة وشركاء التنفيذ والتشغيل. وبالإضافة إلى ذلك، أجرت الإدارة، بالتعاون مع الكيانات المعنية التابعة للأمم المتحدة، استعراضاً مستقلاً لإطار عمل "إنقاذ الأرواح معا" بهدف تعزيز هذا الإطار ووضع دليل جديد لتنفيذه.

٨٣ - وبغية تحسين التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، ستعمل إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن على زيادة الفرص التي تتيحها لمديري الأمن في هذه المنظمات للمشاركة في حلقات العمل التدريبية التي تنظمها الإدارة. ومن المتوقع أن تزيد هذه المبادرة من تعزيز وجود تفاهم مشترك بين الأمم المتحدة وتلك المنظمات غير الحكومية بشأن عمليات وإجراءات إدارة الأمن، بالإضافة إلى تبادل أفضل الممارسات.

(٨) تعكس هذه الأرقام العدد الذي أبلغ إلى الأمم المتحدة بالنسبة لسبعة بلدان. غير أن هناك عدداً كبيراً من المنظمات غير الحكومية التي تختار عدم إطلاع الأمم المتحدة على هذه المعلومات.

ثامنا - الملاحظات والتوصيات

٨٤ - تمثل حماية موظفي الأمم المتحدة والأفراد العاملين في تقديم المساعدة الإنسانية أحد التحديات الكبيرة التي تواجه المجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين. ولما كانت حالة البيئة الأمنية العالمية المتغيرة أبعد ما تكون عن التحسن، فقد أصبح أفراد الأمم المتحدة العاملون في تقديم المساعدة الإنسانية يواجهون تهديدات لم يسبق على امتداد تاريخ المنظمة مثيلا لها، لا من حيث طابعها ولا من حيث حجمها.

٨٥ - فالأمم المتحدة وموظفوها العاملون في تقديم المساعدة الإنسانية والمباني التي تؤويهم لم تعد بمأمن من الأعمال العدوانية أو الاعتداءات التي تقوم به ضدها الجهات الفاعلة الأطراف في نزاع من النزاعات، سواء أكانت تابعة للدول أو غير تابعة للدول. وبصرف النظر عن دوافع هذه التهديدات، فإن هذا الاتجاه يقتضي أن يبذل المجتمع الدولي جهودا مشتركة، للتصدي على نحو أشمل للاحتياجات المتزايدة المتعلقة بحماية موظفي الأمم المتحدة والأفراد العاملين في تقديم المساعدة الإنسانية.

٨٦ - ولا بد من تسليط الضوء على العوامل الثلاثة المترابطة بصورة لا تقبل الانفصام التي ينبغي لها أن تحت المجتمع الدولي على بذل جهود متضافرة لكفالة حماية موظفي الأمم المتحدة والأفراد العاملين في تقديم المساعدة الإنسانية: (أ) وجود بيئة أمنية عالمية تتسم في حالتها الحاضرة والمتغيرة بوجود مخاطر غير تقليدية شتى تهدد موظفي الأمم المتحدة والأفراد العاملين في تقديم المساعدة الإنسانية؛ (ب) ازدياد حاجة الدول الأعضاء إلى وجود الأمم المتحدة في أماكن خطيرة، بما في ذلك في الأماكن التي تشهد نزاعات مسلحة قائمة وبيئات متقلبة في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع؛ (ج) التزام الأمم المتحدة الثابت بالعمل، أي كانت بيئة العمل، ليتسنى تنفيذ برامج انقاذ الأرواح وتعزيز السلام وحقوق الإنسان وتحقيق التنمية.

٨٧ - وأود أن أشيد بموظفي الأمم المتحدة والأفراد العاملين في تقديم المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء العالم، ولا سيما العاملون منهم في بيئات عالية المخاطر، وأن أثني على شجاعتهم في تقديم المساعدة للسكان الذين هم في أمس الحاجة إلى المساعدة. فبالرغم من المخاطر الشديدة والمتغيرة والمتنوعة، يواصل موظفو الأمم المتحدة والأفراد العاملون في تقديم المساعدة الإنسانية الاضطلاع بالمهام التي لا يمكن بدونها استعادة السلام والأمن، وإعمال حقوق الإنسان وتحقيق التنمية.

٨٨ - وإني أشعر بالحزن والأسى إزاء الخسائر المأساوية المتكبدة في أرواح موظفي الأمم المتحدة والأفراد العاملين في تقديم المساعدة الإنسانية، ولا سيما إزاء وفاة ٢٨ من هؤلاء الموظفين والأفراد في عام ٢٠١٣، و ١٦ آخرين في النصف الأول من عام ٢٠١٤، وإزاء عدد القتلى المبلغ عنه الذي لا يقل عن ٤٤ قتيلا من أفراد المنظمات غير الحكومية العاملين في تقديم المساعدة الإنسانية و ١٣ آخرين من موظفي الأونروا المحليين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فمن المروع أن يقتل موظفو الأمم المتحدة على نحو متعمد كما وقع لاثنين منهما يوم ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤ في غالكاي، بالصومال.

٨٩ - وليس ثمة ما ينبئ بقرب انحسار موجة هذه الهجمات التي تشن على موظفي الأمم المتحدة وأماكن عملها في انتهاك صارخ للمعايير والمبادئ المقبولة دوليا. وأود أن أشدد على ضرورة أن تظل ملاحى الأمم المتحدة آمنة في خضم التصعيد الذي أصبحت تشهده أعمال العنف في التراعات القائمة.

٩٠ - ومما يبعث على القلق البالغ، الارتفاع المتواصل والكبير في حالات اختطاف موظفي الأمم المتحدة والأفراد العاملين في تقديم المساعدة الإنسانية. فقد زادت حالات اختطاف أفراد المنظمات غير الحكومية العاملين في تقديم المساعدة الإنسانية في عام ٢٠١٣ بنسبة تزيد على ثلاثة أضعاف، حيث أبلغ عن ٩٩ حادثة اختطاف. وهذا أمر غير مقبول.

٩١ - ومن الأهمية بمكان التصدي لظاهرة الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد موظفي الأمم المتحدة والأفراد العاملين في تقديم المساعدة الإنسانية. وإني أدعو الحكومات المضيفة والدول الأعضاء إلى أن تقدم إلى العدالة مرتكبي أعمال العنف ضد موظفي الأمم المتحدة والأفراد العاملين في تقديم المساعدة الإنسانية.

٩٢ - ومما يدعو إلى القلق، احتجاز واعتقال موظفي الأمم المتحدة بصورة غير قانونية، وخاصة في الحالات التي يتعذر فيها على الأمم المتحدة الاتصال هؤلاء المحتجزين أو المعتقلين.

٩٣ - ورغم تصميمنا على تنفيذ برامج في المواقع العالية الخطورة، فإنه ينبغي للأمم المتحدة ألا تكتفي بمجرد الاحتفاظ بتواجد؛ فلكي تفي بولايتها، يجب أن تكون قادرة على البقاء وتنفيذ هذه البرامج الحاسمة الأهمية. فالحاجة تقتضي مواصلة النهوض "بواجب العناية" تجاه موظفي الأمم المتحدة، ولا سيما الموظفون المعينون محليا.

٩٤ - ومن الضروري أن تقوم المنظمة والدول الأعضاء والشركاء في المجال الإنساني والمجتمع العالمي بصياغة نهج تطلعي شامل يهدف إلى حماية موظفي الأمم المتحدة والأفراد

العاملين في تقديم المساعدة الإنسانية. وينبغي أن تكون التدابير المتضافرة المتخذة للتصدي للتحديات في سياق الحالة الأمنية العالمية السائدة تدابير وقائية بدلا من أن تكون علاجية. وسوف يتيح هذا النهج للأمم المتحدة إمكانية البقاء وإنجاز برامجها الحاسمة في تلك البيئات الأمنية الصعبة التي يتعين عليها أن تعمل فيها.

٩٥ - ويمثل العمل البناء مع جميع الجهات المعنية وكسب قبول السكان المحليين جزءا لا يتجزأ من إدارة الأمن المتعدد الأبعاد. وفي هذه البيئة الأمنية العالمية السائدة حاليا، يعتبر توفر النزاهة الحقيقية والمتصورة في الأمم المتحدة وفي الولاية المنوطة بها، أمرا لا بد منه لحماية موظفي الأمم المتحدة والأفراد العاملين في تقديم المساعدة الإنسانية. فبناء القدرة على إقامة وتعهد علاقة تعاون بناء مع جميع الجهات المعنية بالبيئة التي تعمل فيها الأمم المتحدة أمر يمثل استراتيجية لا غنى عنها لحماية موظفي الأمم المتحدة والأفراد العاملين في تقديم المساعدة الإنسانية.

٩٦ - ورغم أن الأمن المادي عنصر أساسي في إدارة الأمن بالأمم المتحدة، فإن أي نهج لإدارة الأمن تتوفر له مقومات الاستدامة لا بد أن يكون متعدد الأبعاد. ويتضمن ضرورة النظر إلى إدارة الأمن على أنها جهد مشترك يبذل في شراكة مع الحكومات المضيفة والدول الأعضاء. وتمثل حماية موظفي الأمم المتحدة والأفراد العاملين في تقديم المساعدة الإنسانية مسؤولية جماعية للمجتمع الدولي.

٩٧ - وباسم جميع موظفي الأمم المتحدة، أود أن أعرب عن تقديري العميق للدول الأعضاء على دعمها المتواصل لإدارة شؤون السلامة والأمن وتعاونها معها. وإني أطلب إلى جميع الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على البروتوكول الاختياري للاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها أو تنضم إليها أن تفعل ذلك.

٩٨ - وباسم الأمم المتحدة، أود أن أعرب عن أحر التعازي لأسر جميع موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وجميع مقدمي المساعدة الإنسانية الذين جادوا بأرواحهم أثناء أداء الواجب. وأود أن أثني بالغ الثناء على الذين يواصلون العمل في ظروف صعبة وخطيرة.

٩٩ - وأود أن أوصي بأن تُبقي الجمعية العامة مسألة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها قيد نظرها وأن تواصل تقديم دعمها لنظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة.

المرفق الأول

موظفو الأمم المتحدة المدنيين الذين تعرضوا لحوادث أمنية في الفترة من
١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

فئة الحادثة الأمنية	عدد الموظفين المتضررين	الموظفون المعينون دولياً	الموظفون المعينون وطنياً	الموظفون	الموظفات	عدد البلدان	ظروف الحادثة الأمنية
الوفاة من جراء أعمال العنف	١٨	٥	١٣	١٦	٢	١٠	النزاع المسلح (٧)، الإرهاب (٢)، الجريمة (٩)
الوفاة نتيجة أحداث تتعلق بالسلامة	١٠	٢	٨	٩	١	٩	حوادث السير (١٠)
الإصابة بجروح نتيجة أعمال العنف	٨٢	٣٣	٤٩	٦٩	١٣	٢٣	النزاع المسلح (٩)، الإرهاب (٥)، الجريمة (٦١)، اضطرابات مدنية (٧)
الإصابة بجروح نتيجة حوادث تتعلق بالسلامة	١٤٤	٤٢	١٠٢	١٠٦	٣٨	٥٥	حوادث السير (١٣٩)، حوادث أخرى متصلة بالسلامة (٥)
اختطاف الموظفين ^(أ)	١٧	١٠	٧	١٦	١	٥	
سلب الموظفين ^(ب)	٣١٤	١٢٣	١٩١	١٥٠	١٦٤	٦١	
اقتحام المنازل ^(ج)	٢٣	٩	١٤	١٥	٨	١٢	
الاعتداء المشدد على الموظفين ^(د)	٣٥	١٢	٢٣	٢١	١٤	١٤	
التحرش الجنسي بالموظفات	٤	٢	٢	—	٤	٣	
السطو على المنازل ^(هـ)	٣٢٢	١٢١	٢٠١	١٧٢	١٥٠	٨١	
ترهيب الموظفين ^(و)	٨١	١٥	٦٦	٦١	٢٠	١٤	
مضايقة الموظفين ^(ز)	٢٨	١٥	١٣	١٣	١٥	١٢	
اعتقال الموظفين واحتجازهم ^(ح)	١٣٨	١٧	١٢١	١٣٥	٣	١٤	
المجموع	١ ٢١٦	٤٠٦	٨١٠	٧٨٣	٤٣٣		

- (أ) عمل تقييدي من خلال استعمال القوة أو التهديد باستعمالها أو من خلال التهديد، بما في ذلك أخذ الرهائن مع تقديم الطلبات كشروط لإطلاق السراح، تقوم به جهات فاعلة من غير الدول.
- (ب) فعل أو حالة الاستيلاء على الممتلكات بصورة غير مشروعة عن طريق استعمال العنف أو التهديد باستعمال العنف.
- (ج) الدخول إلى المنازل عنوةً بلا إذن بنّية ارتكاب جنحة أو جريمة ويزيد من خطورته استعمال القوة و/أو الاعتداء الجسدي.
- (د) عمل غير مشروع يضع الأفراد، بدون موافقتهم، في حالة خوف من تعرضهم جسدياً للأذى أو الضرب بشكل فوري.
- (هـ) الدخول إلى المنازل عنوةً بلا إذن بنّية ارتكاب جريمة أو جنحة.
- (و) فعل الترهيب أو التخويف أو فعل الردع عن طريق التهديد.
- (ز) فعل القيام بأعمال منتظمة و/أو مستمرة وغير مرغوبة ومزعجة لا تحقق أي غرض مشروع وتسبب آلاماً نفسية كبيرة.
- (ح) الأفعال التي ترتكبها الجهات الفاعلة من الدول

المرفق الثاني

عدد موظفي الأمم المتحدة المدنيين المتضررين من الحوادث الأمنية في الأعوام
٢٠١٠ و ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣

٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	فئة الحادثة الأمنية
١٨	٢٠	٢٦	٥	الوفاة من جراء أعمال العنف
١٠	١٥	٤٤	١٩	الوفاة من جراء أحداث تتعلق بالسلامة
٨٢	١١٢	١٤٥	٦٨	الإصابة بجروح نتيجة أعمال العنف
١٤٤	٢٠٩	١٦٦	١٦٤	الإصابة بجروح نتيجة حوادث تتعلق بالسلامة
١٧	٣١	٢١	١٢	اختطاف الموظفين
٣١٤	٤٠٨	٤١٧	٢٣٩	سلب الموظفين
٢٣	٣١	٢٠	٣٥	اقتحام المنازل
٣٥	٤٤	٣١	٦٤	الاعتداء المشدد على الموظفين
٤	٤	٦	٩	التحرش الجنسي بالموظفات
٣٢٢	٤٩٣	٤١٨	٣٨٥	السطو على منازل الموظفين
٨١	٢٠٩	٢٢٤	٢١٠	ترهيب الموظفين
٢٨	٥٢	٤٦	١٧	مضايقة الموظفين
١٣٨	١٦٥	١٩٥	٢١١	اعتقال الموظفين واحتجازهم
١ ٢١٦	١ ٧٩٣	١ ٧٥٩	١ ٤٣٨	المجموع

المرفق الثالث

عدد موظفي الأمم المتحدة المدنيين المتضررين من الحوادث الأمنية خلال
الأشهر الستة الأولى من أعوام ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤

فئة الحادثة الأمنية	الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١١	الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٢	الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٣	الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٤
الوفاة من جراء أعمال العنف	٩	٧	١١	١٠
الوفاة نتيجة أحداث تتعلق بالسلامة	٣٣	١٠	٨	٦
الإصابة بجروح نتيجة أعمال العنف	٤٦	٤٢	٦٨	٢١
الإصابة بجروح نتيجة حوادث تتعلق بالسلامة	٧٣	٩٥	١٢٠	٥٠
اختطاف الموظفين	١٤	٢٥	١٥	٩
سلب الموظفين	٢٠٤	٢٥٧	٢٥١	٦٤
اقتحام المنازل	١٩	١٢	١٥	٢٣
الاعتداء المشدد على الموظفين	١٧	٢٠	٢٢	٣٦
التحرش الجنسي بالموظفات	٧	٢	١	—
السطو على منازل الموظفين	٢٣٤	٢٧٩	٢٧٧	٧٠
ترهيب الموظفين	١٣٥	١٣٤	٦٤	٤٦
مضايقة الموظفين	٨	٣٤	١٨	١٠
اعتقال الموظفين واحتجازهم	١١٨	١١٦	٥٧	٤١
المجموع	٩١٧	١٠٣٣	٩٢٧	٣٨٦

المرفق الرابع

الحوادث الأمنية الخطيرة التي تعرض لها أفراد شركاء الأمم المتحدة المنفذين من المنظمات غير الحكومية في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (على النحو المبلى إلى إدارة شؤون السلامة والأمن)

عدد الموظفين المتضررين	فئة الحوادث الأمنية التي تعرض لها الشركاء المنفذون من المنظمات غير الحكومية
٤٤	الوفاة من جراء أعمال العنف
٩٩	اختطاف الأفراد
٩٠	حوادث خطيرة أخرى
٢٣٣	المجموع

المرفق الخامس

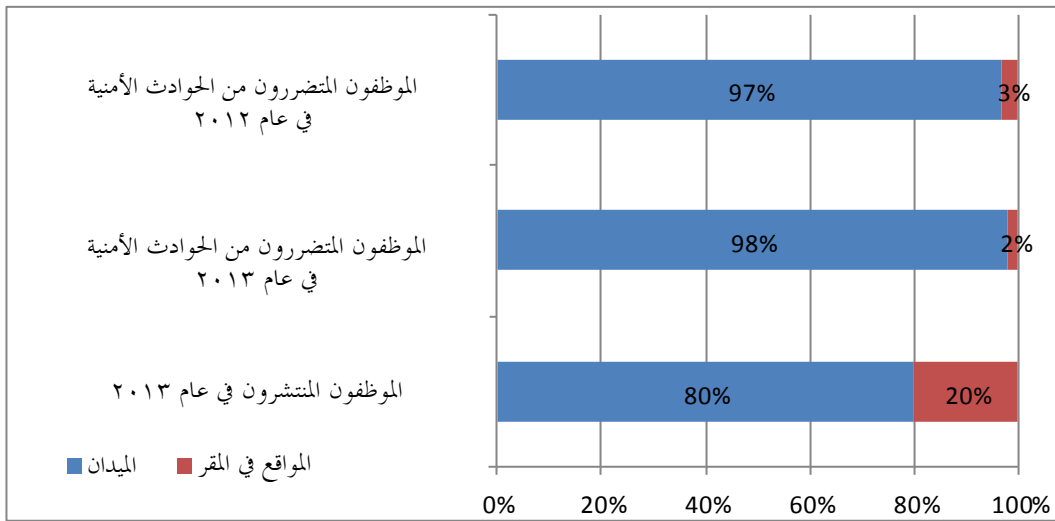
عدد موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) المتضررين من الحوادث الأمنية الخطيرة في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤

فئة الحوادث الأمنية التي تعرض لها موظفو الأونروا	عدد الموظفين المتضررين في عام ٢٠١٣	عدد الموظفين المتضررين في عام ٢٠١٤
الوفاة من جراء أعمال العنف	١٠	٣
الإصابة بجروح من جراء أعمال العنف	١٥	٦
اختطاف الموظفين المحليين	٣	١
الموظفون المحليون المفقودون	١٢	—
اعتقال الموظفين المحليين واحتجازهم	٤٣	٢٥
المجموع	٨٣	٣٥

المرفق السادس

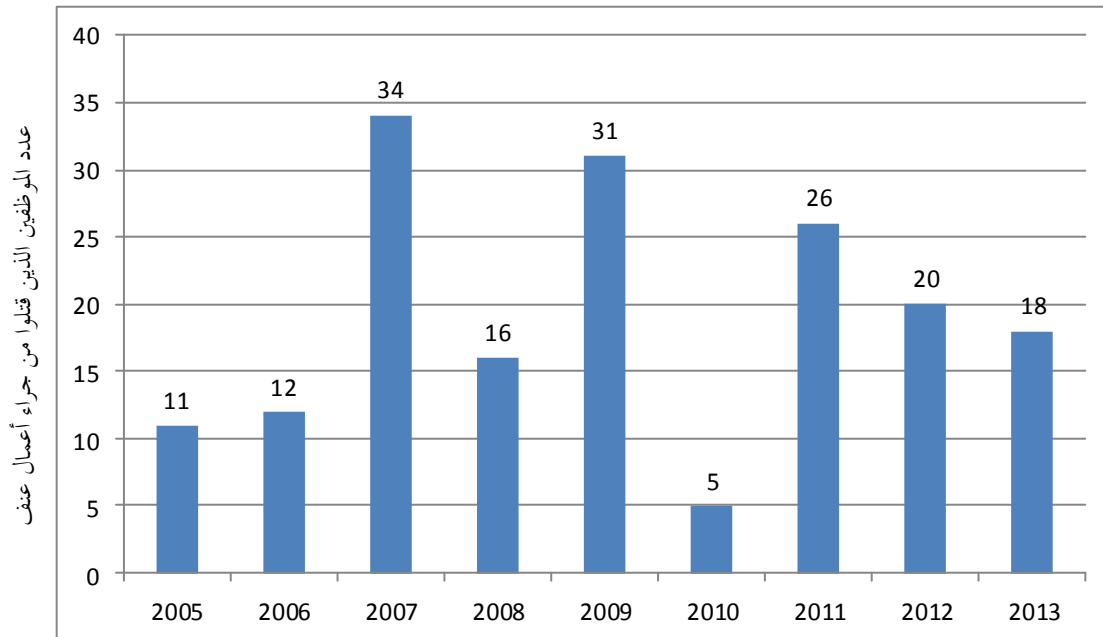
الشكل الأول

توزيع الموظفين المنتشرين بين المقر ومراكز العمل في الميدان مقابل الموظفين المتضررين من الحوادث الأمنية، على الصعيد العالمي (٢٠١٢ و ٢٠١٣)



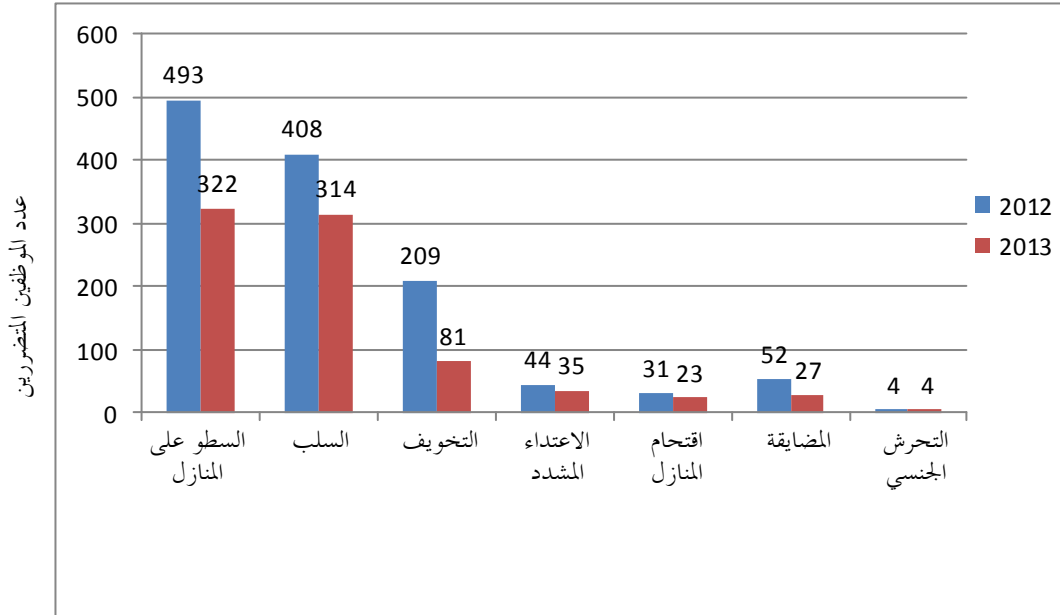
الشكل الثاني

الموظفون الذين قتلوا من جراء أعمال عنف (٢٠٠٥-٢٠١٣)



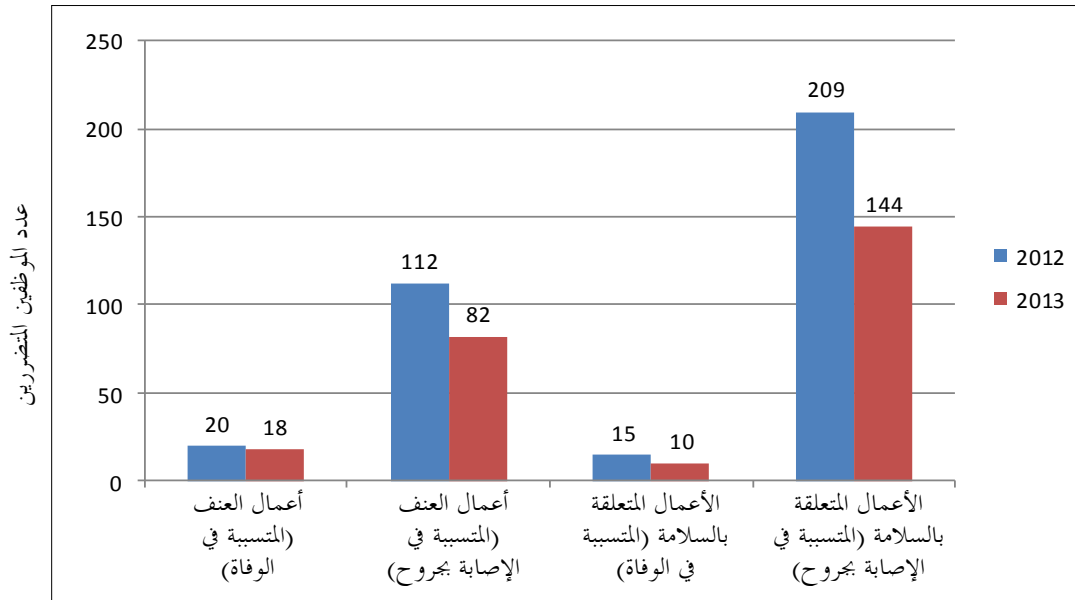
الشكل الثالث

عدد موظفي الأمم المتحدة المتضررين من الحوادث الأمنية حسب فئاتها (٢٠١٢ و ٢٠١٣)



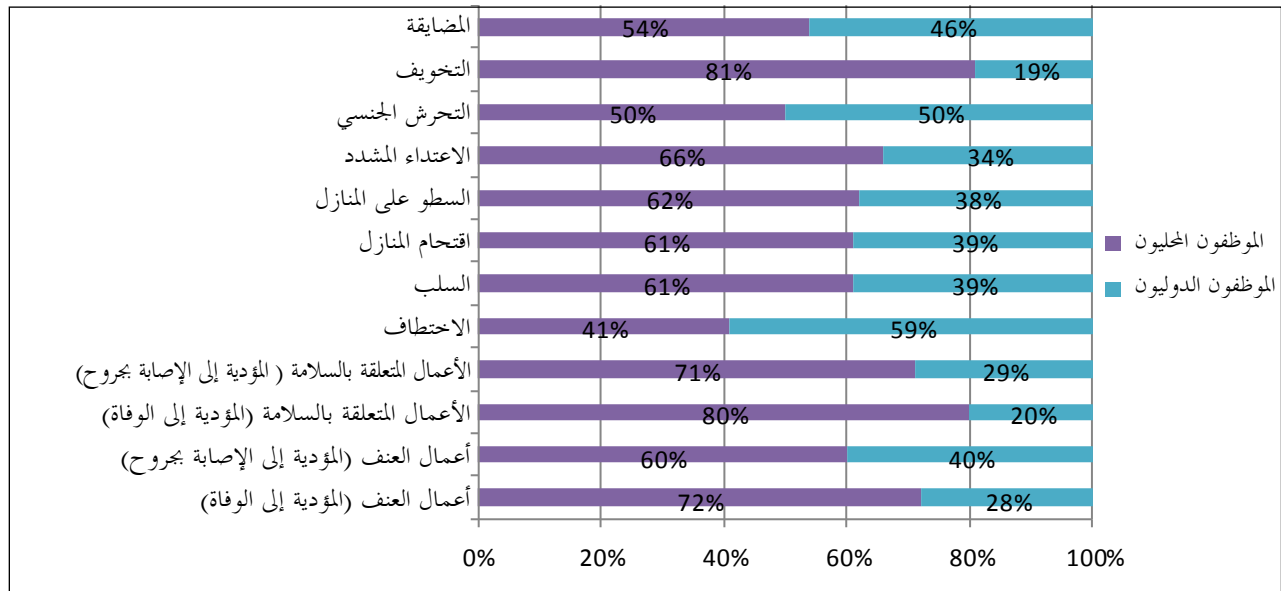
الشكل الرابع

حوادث العنف مقابل الحوادث المتصلة بالسلامة (٢٠١٢ و ٢٠١٣)



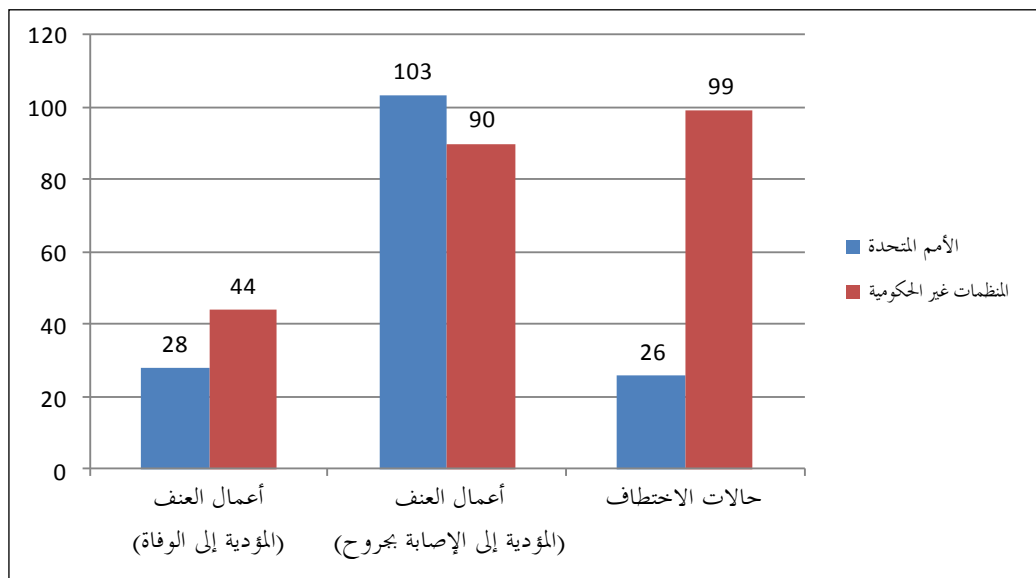
الشكل الخامس

الموظفون الدوليون والموظفون المعينون محليا من المتضررين من الحوادث الأمنية (٢٠١٣)



الشكل السادس

موظفو الأمم المتحدة مقابل موظفي شركاء الأمم المتحدة المنفذين من المنظمات غير الحكومية المتضررين من حوادث أمنية جسيمة (١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ - ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤)



الشكل السابع

الإناث والذكور من الموظفين الذين تعرضوا لحوادث أمنية (٢٠١٣)

